أثر الاستثمار في رأس المال البشري (قطاع التعليم العالي) على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٢ ـ٢٠١٦

زيد علي احمد احمد

الملخص :

يهدف البحث الى معرفة أثر استثمار راس المال البشري وتنميه الموارد البشرية على النمو الاقتصادي في الدول الريعية النفطية ومعرفة أسباب نجاح الدول المتقدمة في استثمار راس المال البشري وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادية . لذلك يهتم البحث في ابراز الأهمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية من خلا الدور الذي يلعبه استثمار وتطوير راس المال البشري خصوصا قطاع التعليم العالي وأثره على النمو الاقتصادي حيث يعتبر تراكم رأس المال البشري المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

Abstract:

The research aims at identifying the impact of human capital investment and human resource development on the economic growth in oil rent countries and finding out the reasons for the success of developed countries in investing human capital and achieving economic development by raising economic growth rates. Therefore, research is concerned with highlighting the importance of the human element in the process of economic development and increasing the productive capacity of economic institutions in light of the role played by the investment and development of human capital, especially the higher education sector, and its impact on economic growth. The accumulation of human capital is the main engine of economic growth.

المقدمة:

تعد تنمية الموارد البشرية وتطويرها الثروة الحقيقية للأمم الامر الذي أدى الى الاهتمام المتزايد بالعنصر البشري من خلال قدرته على الابتكار والتطور والاختراع والتجديد، اذا ان تحافظ دوله ما على ثروتها البشرية وتنميتها وتطويرها وزيارة الاستثمار في رأس المال البشري كلما زاد هذا من تقدمها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا و تكنلوجيا بين الأمم الأخرى، حيث يلعب الاستثمار في راس المال البشري دورا

كبيرا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للبلد وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التركيز على التدريب والتعليم وزيادة القدرات الإنتاجية البشرية من خلال تطويرها وزيادة مهارتها، حيث تشير نظريات التنمية الاقتصادية الى ان تراكم راس المال البشري هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

اذ ان هناك علاقة قوية بين راس المال البشري والنمو الاقتصادي حيث ان له تأثير قوي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تطويره للاقتصاد عن طريق تطبيق المهارات التي يمتلكها الافراد في مختلف جوانب الاقتصاد والتي توفر قيمه اقتصاديه فعاله، على الرغم من اختلاف المهارات او المعرفة بين الافراد الا انه من الممكن تحسين جودة العمل وتطوير هذه المهارات من خلال الاستثمار والانفاق على التعليم في جميع المستويات مما يخلق مجتمع متعلم وذو خبرات ومهارات عالية واستثمارها في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد، ان العنصر البشري يعتبر من اهم العناصر الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، الامر الذي أدى الى سعي الكثير من الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية الى استثمار وتطوير العنصر البشري بشتى الطرق والسوائل من خلال الانفاق على التعليم بكل مراحله.

ويعد موضوع النمو والتنمية من المواضيع المهمة التي ركز عليها الفكر الاقتصادي، حيث لا يمكن الفصل بين النظرية والحقائق الاقتصادية القائمة، وان روافد النمو والتنمية معروفة وواضحة وتتمثل في الزيادات الكمية والنوعية للموارد بجميع اشكالها، وفي اغلب خطط التنمية يكون الهدف الرئيسي بلوغ معدل نمو مستهدف للناتج او دخل الفرد خلال الفترة المخطط لها.

فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد، والإبداع، والاختراع، والابتكار، والتطوير، يمكنه أن يتغلب على ندرة الموارد الطبيعية، وألا يجعلها عائقاً نحو النمو والتقدم، عن طريق الاستغلال الأفضل -إن لم يكن الأمثل -لطاقات المجتمع العلمية والإنتاجية، فضلاً عن الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والاستثمارات المتاحة.

مما ذكرنا: يتبين لنا أهمية العنصر البشري؛ والذي يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن الدولة التي لا تستطيع ،أو تعجز عن تنمية مواردها البشرية ، لا يمكنها أن تحقق غاياتها وأهدافها المخططة والمأمولة، مهما ابتكرت من وسائل، وإنما يمكنها أن تحقق غاياتها وأهدافها عن طريق تضافر جميع عناصر الإنتاج ومن هنا جاءت رغبة الباحث تسليط الضوء على دراسة "استثمار راس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في العراق".

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أنَّ الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية ومنها العراق ليس بالمستوى المطلوب يساهم استثمار راس المال البشري وتنميه الموارد البشرية بدور فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، وفى ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية، ويخلق في مقابل ذلك وظائف جديدة ترتكز على المعرفة، وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج يتطلب ذلك تنمية رأس المال البشرى.

أهمية البحث:

بالنظر لأهمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية لذا تكمن أهمية الموضوع في الدور الذي يلعبه استثمار وتطوير راس المال البشري خصوصا قطاع التعليم العالي وأثره على النمو الاقتصادي حيث يعتبر تراكم رأس المال البشري المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى معرفة أثر استثمار رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (٢٠٠٢-٢٠١٦).

فرضية البحث:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان تراكم راس المال البشري وتطوره وتنمية الموارد البشرية هو الأساس في رفع معدلات النمو الاقتصادي وأنها تؤثر فيه بشكل طردي.

منهجية البحث:

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في تحليل العلاقة بين الاستثمار في راس المال البشري والنمو الاقتصادي، فضلاً عن الاسلوب القياسي في قياس وتحليل تلك العلاقة .

حدود البحث:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على العراق، أما في الجانب الزمني فسيتم اعتماد الفترة من ٢٠٠٢ولغاية ٢٠١٦، كما سيتم التركيز على استثمار راس المال وأثره على النمو الاقتصادي.

هيكلية البحث : من أجل التوصل الى هدف البحث واثبات فرضياته فقد تضمن البحث الجوانب الآتية :

اولا: الإطار النظري لرأس المال البشري.
ثانيا: الإطار النظري للنمو الاقتصادي .
ثالثا: واقع قطاع التعليم العالي في العراق للمدة (٢٠٠٢- ٢٠١٦) .
رابعاً: تحليل المؤشرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

أولا: الإطار النظري لرأس المال البشري .

١- **تعريف رأس المال البشري** ، يتمثل رأس المال البشري في القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والابتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين التي تخلق مهارات القيادة والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، وعليه فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة.

٢- **نظريات رأس المال البشري** ، ومن أهم النظريات التي تفسر الاستثمار في راس المال البشري هي :

أ- نظرية تيودور شولتز ١٩٦١:

حاول شولتز البحث عن تفسيرات علميه لتفسير الزيادة في الدخل، اذ انه حول الانتباه من مجرد الاهتمام براس المال المادي الى الاهتمام براس المال البشري، وذلك لأنه لاحظ اهمال الثروة البشرية من طرف الاقتصاديين في تلك الفترة، وركز كل اهتماماته الى هدف الوصول الى صياغة نظرية الاستثمار في راس المال البشري والتي تهدف الى التنمية والتطور الاقتصاديين، ويعد مفهوم شولتز للاستثمار في راس المال البشري اسهاما كبيرا في مجال الاقتصاد، حيث انه اسار الى وجوب اعتبار مهارات وكفاءات ومعارف الفرد شكلا من اشكال راس المال الذي يمكن الاستثمار فيه، فمن وجهة نظره، ان هذا النوع من الاستثمار يحقق معدلات اسرع للنمو في المجتمعات الغربية، اكثر مما يحققه الاستثمار في راس المال المادي وبالتالي فهو يرى ان نمو راس المال البشري، يمكن ان يكون من اهم مميزات النظام الاقتصادي.

وبين شولتز ان لرأس المال البشري ثلاثة فرضيات وهي:

١. ان النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يرجع اساسا الى الزيادة في المخزون المتراكم لراس المال البشري.
٢. يمكن تفسير الفروقات في الايرادات طبقا للفروقات في مقدار راس المال البشري المستثمر في الافراد.
٣. يمكن تحقيق العدالة في الدخل عن طريق زياده نسبة راس المال البشري الى راس المال التقليدي.

وقد بنى شولتز أفكاره هذه بناء على فرضية اساسيه مفادها" وجود زيادة في الدخل القومي نتيجة الاستثمار في الموارد البشرية"، وكذلك اشار الى انه بالرغم من صعوبة وضع مثل هذه الفرضية موضع الاختبار، الا انه هناك الكثير من المؤثرات التي تبين وجود جزء كبير من الزيادة في الدخل القومي لا يمكن تفسيرها اذا ما تمت المقارنة بين الزيادة في الناتج القومي كمخرجات وبتلك الزيادة في يمكن تفسيره من خلال المفاهيم الخاصة بالاستثمار.

ب- نظرية بيكر ١٩٦٢:

ركز" بيكر" من خلال ابحاثه في الرأسمال البشري على عملية الاستثمار في التدريب وبدا الاهتمام بدراسة الاشكال المختلفة لاستثمار البشري من تعليم ورعاية صحيه، اذ يعتبر التدريب من اكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية وفي توضيح تأثير راس المال البشري على الايرادات، وقد اهتم "بيكر" بمعدل العائد على الاستثمار واعتبره المرجع الأساسي في تحديد المقدار الواجب انفاقه على راس البشري وفي محاولته لتوضيح الجانب الاقتصادي للعملية التدريبية فرق "بيكر" بين التدريب العام والتدريب المتخصص، وتناول دراسة العلاقة بين معدل دوران العمل وتكلفة كل من نوعي التدريب السابقين.

فالتدريب العام هو ذلك النوع من التدريب الذي يحصل من خلاله الفرد مهارات عامه ينمي بها قدراته ويفيد بها منظمته او عمله ، كما انه يمكن ان ينقلها الى منظمه اخرى، وعليه فان الفرد هو من يتحمل تكلفة هذا التدريب، ويمكن للمنظمة او المؤسسة ان تحقق عائدا من تقديم هذا النوع من التدريب اذا زاد الانتاج الحدي للفرد عن الاجر الممنوح له، ولكي تحافظ المنظمة على الافراد المتدربين وجلب الايدي العاملة المهرة للعمل بها فلابد ان يتماشى مستوى الأجر للمؤسسة او المنظمة مع مستوى الاجر السائد في السوق.

اما التدريب المتخصص، فتتحمل فيه الشركة كل التكاليف، وذلك لان التدريب المتخصص قد لا يتناسب في بعض الاحيان مع طبيعة ومتطلبات العمل في اي منظمه اخرى، ومن المحتمل ان تحقق المؤسسة او الشركة من هذا التدريب المتخصص عائدا مرتفعاً لتلك المهارات المرتفعة وكذلك التأهيل الجيد للأفراد. وبما ان التكلفة المرتفعة لهذا النوع من التدريب، فان ترك الفرد المتدرب لعمله لأي سبب كان او نقله الى جهة اخرى يعد خساره رأسماليه للمؤسسة لذا يجب على المؤسسة او الشركة ان تدفع اجور اعلى من غيرها وتوفير ظروف عمل احسن من منافسيها لا جل الحفاظ على مواردها البشرية كافة.

فقد حاول بيكر ايجاد العلاقة بين عمر الفرد والايرادات المتحققة، حيث اشار الى ان الفرد المتدرب يحصل على نفس الايرادات بغض النظر عن العمر، وحتى لو حصل المتدرب على اجور منخفضه او ايراد منخفض اثناء التدريب نتيجة تحمله بعض من تكلفة التدريب، ولكنه بالمقابل سوف يحقق ايراد اكبر في المستقبل.

ثانيا: الاطار النظري للنمو الاقتصادي .

١- تعريف النمو الاقتصادي، نعني به حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفري الحقيقي مع مرور الزمن و متوسط الدخل هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي أو الناتج الكلي لأنه يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي ، وهذا لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة في عدد السكان، فإذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يضل ثابتا، أي أن مستوى المعيشة للفرد لن تتغير بمعنى لا يوجد نمو اقتصادي، أما إذا زاد الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد سوف ينخفض و بالتالي تتدهور مستوى معيشته و العكس صحيح، والنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة حقيقية في الدخل الفردي و ليس النقدي، و للحديث عن النمو الاقتصادي لابد من حدوث زيادة مستمرة في الدخل فعادة ما يتم منح إعانة إلى دولة ما تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لمدة عام أو عامين و لكنها تعتبر زيادة مؤقتة وليست نمو.

٢- عناصر قياس النمو الاقتصادي: ويمكن توضيح هذه العناصر كالآتى:

أ- **العنصر الأول**: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق (**الدخل الوطني، عدد السكان**)ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان. وهذا فإذا كانت النسبة السابقة تساوي (١) فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يضل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة. وإذا كانت النسبة السابقة (١) فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

ب- **العنصر الثاني**: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة. لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون فإذا كانت هذه النسبة

(١) فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. وإذا كانت هذه النسبة (١) فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر. ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دول ما عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في مستوى العام للأسعار "معدل التضخم".

ج- **العنصر الثالث**: تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي. أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها الخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣. حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول. ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

ثالثا: واقع قطاع التعليم العالي في العراق للمدة من ٢٠٠٢-٢٠١٦

يعد التعليم من اهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية ويؤدي التطور الى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى، وعلية الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على الافراد والمجتمع بالعالم بأسره ويعد التعليم الجيد من اقوى التدابير المعروفة بقدرتها على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وكما هو حاصل في دول شرق اسيا والتي وصلت الى قمة التقدم الاقتصادي بكفاءة تعليم أبنائها وتدريبهم على احدث مهارات العمل.

ويمكن تقسيم مداخل التعليم كما يلي:

١. طلاب الدراسة الأولية في الجامعات :قسمت الدراسة إلى فترتين:

أ. المدة الأولى (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨): بلغ عدد الطلاب المسجلين في المؤسسات التعليمية في الجامعات وهيئة التعليم التقني (297292) طالباً في العام الدراسي (٢٠٠٢) أرتفع إلى (368631) طالباً في العام الدراسي (٢٠٠٨) وبمعدل نمو مركب قدره (3.1%)،في حين ارتفع عدد الخريجين من المؤسسات الجامعية من (53260) طالباً في العام الدراسي (٢٠٠٢) إلى (67053) طالباً في العام الدراسي (٢٠٠٨)، وبمعدل نمو مركب قدره (3.3%).

ب. المدة الثانية (٢٠٠٩ – ٢٠١٦): ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في المؤسسات التعليمية الجامعية من (382873) طالباً في العام الدراسي (٢٠٠٩) إلى (٦٠٢٠٨٩) طالباً في العام الدراسي (2009) وبمعدل نمو مركب قدره (6.5%) ، وفي حين ارتفع عدد الخريجين من (69020) طالباً للعام الدراسي (2009) إلى (١٠٥٤٤٦) طالباً في العام الدراسي (2016) وبمعدل نمو مركب قدره (6.1%).

وأما خلال مدة الدراسة الإجمالية (٢٠٠٢ - ٢٠١٦) ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في المؤسسات الجامعية من (297292) طالباً للعام الدراسي (2002) إلى (٦٠٢٠٨٩) طالباً في العام الدراسي وبمعدل نمو مركب قدره (4.7%)، وفي حين ارتفع عدد الطلبة الخريجين في الجامعات والمعاهد العراقية من (53260) طالباً للعام الدراسي (2002) إلى (١٠٥٤٤٦) طالباً في العام الدراسي (2016) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (4.5%)،كالآتي للجدول (١).

جدول رقم(١)عدد الطلاب المسجلين والمتخرجين في العراق للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

السنوات	عدد الطلبة المسجلين	معدل النمو المركب (%)		عدد الطلبة الخريجين	معدل النمو المركب (%)	
2002	297292			53260		
2003	322226			68826		
2004	354922	3.1	4.7	74676	3.3	4.5
2005	368753			74518		
2006	380231			74669		

2007	353173		75529		
2008	368631		67053		
2009	382873		69020		
2010	416414		73988		
2011	476377		93357		
2012	489399	6.5	98673	6.1	
2013	554587		99772		
2014	627062		100190		
2015	574997		100848		
2016	٦٠٢٠٨٩		١٠٥٤٤٦		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
*تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقارير السنويةللأعوام من (٢٠٠٢ – ٢٠١٦).

٢.عدد الجامعات والطلاب والأساتذة في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦):

أ. المدة الأولى (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨):بلغ عدد الجامعات في العراق في العام ٢٠٠٢، (١٢) جامعة وبمعدل (٢٤٧٧٤) طالب لكل جامعة في حين بلغ عدد الأساتذة (١٣٢٤٠) أستاذ وبمعدل أستاذ لكل (٢٠) طالب، وأما في العام ٢٠٠٨ فقد بلغ عدد الجامعات، (٢٠) جامعة انخفض معدل طالب لكل جامعة إلى (١٨٤٣١) طالب في حين بلغ عدد الأساتذة (٣٠١٠٩) أستاذ وبمعدل أستاذ لكل (١٢) طالب، وبمعدل نمو مركب للجامعات (٧.٢%).

ب. المدة الثانية (٢٠٠٩ – ٢٠١٦):بلغ عدد الجامعات في العام ٢٠٠٩، (١٢) جامعة وبمعدل (19143) طالب لكل جامعة في حين بلغ عدد الأساتذة (30109) أستاذ وبمعدل أستاذ لكل (١٢) طالب، وأما في العام ٢٠١٦ فقد بلغ عدد الجامعات، (٣٥) جامعة انخفض معدل طالب لكل جامعة إلى (١٦٩٨٥) طالب في حين بلغ عدد الأساتذة (٣٧٨٤٣) أستاذ وبمعدل أستاذ لكل (١٥.٨) طالب، وبمعدل نمو مركب للجامعات (٦.٩%).

وأما خلال مدة الدراسة الإجمالية (٢٠٠٢ - ٢٠١٦) يلاحظ ارتفاع عدد الجامعات في العراق من (١٢) في العام ٢٠٠٢، إلى (٣٥) جامعة في العام ٢٠١٦ وبمعدل نمو مركب (٧.١%)، وارتفع عدد الأساتذة من (١٣٢٤٠) أستاذ في العام ٢٠٠٢ إلى (٣٠١٠٩) أستاذ في العام ٢٠١٦،وبمعدل نمو مركب (٧%)،كما انخفض معدل طالب لكل جامعة من (٢٤٧٧٤) طالب في العام ٢٠٠٢ إلى (١٦٩٨٥) طالب في العام ٢٠١٦،وبمعدل نمو مركب (٢.٥-%)، كما انخفض معدل أستاذ لكل طالب من (٢٢) طالب في العام ٢٠٠٢ إلى (١٥.٨) طالب في العام ٢٠١٦،وبمعدل نمو مركب (٢.٣-%) والجدول التالي يوضح العلاقة، انظر جدول (٢).

جدول رقم (٢)

عدد الجامعات والطلاب والأساتذة في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

السنوات	عدد الجامعات	معدل النمو المركب %		طالب /جامعة	معدل النمو المركب %		عدد الأساتذة	معدل النمو المركب %		طالب/أستاذ	معدل النمو المركب %	
2002	12			24774			13240			22.4		
2003	12			26852			15523			20.7		
2004	12			29576			17003			20.8		
2005	17	7.2		21691	-4.2		21046	11.7		17.5	-8.6	
2006	17			22366			24459			15.5		
2007	20			17658			29109			12.1		
2008	20		7.1	18431		-2.5	30109		7	12.2		-2.3
2009	20			19143			31981			11.9		
2010	20			20820			34008			12.2		
2011	20	6..9		23818	-1.4		35735	2.1		13.3	**3.5**	
2012	21			23304			37404			13.0		
2013	23			24112			39445			14.0		

2014	28			22395			40993			15.2		
2015	33			17424			35362			16.2		
٢٠١٦	35			١٦٩٨٥			٣٧٨٤٣			١٥.٨		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
* تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقارير السنوية.

٣.نسبة الانفاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦):

أ- الأنفاق على التعليم الجامعي من الأنفاق العام في العراق: تطور الأنفاق العام في العراق والأنفاق على التعليم العالي ونسبة الأنفاق التعليم العالي من أجمالي الأنفاق العام خلال مدة الدراسة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦) تقسم إلى فترات وكالتالي:

- **للمدة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨)**: ارتفع حجم الإنفاق العام من (2518285) مليون دينار في العام (٢٠٠٢) إلى (59403375) مليون دينار في العام (٢٠٠٨) وبمعدل نمو مركب قدره (٤٥.٢%)، أيضاً في نفس هذه المدة ارتفع حجم الأنفاق على التعليم العالي من (72341) مليون دينار للعام (٢٠٠٢) إلى (1092067) مليون دينار في العام (٢٠٠٨) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣٨.٨%)، بسبب زيادة حجم السكان وزيادة عدد الطلبة والجامعات.

- **للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٦)**: انخفض الأنفاق العام من (52567025) مليون دينار للعام (2009) إلى (52312427) مليون دينار في العام (٢٠١٦) وبمعدل نمو مركب قدره (٠.١%) وذلك بسب انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة وبالتالي انخفضت الإنفاق العام في الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٦)، وفي نفس المدة تطور حجم الأنفاق على التعليم العالي، إذ ارتفع من (2050242) مليون دينار للعام (٢٠٠٩) إلى (2792270) مليون دينار في عام (٢٠١٦) وبمعد نمو مركب قدره (٣.٩%)، وتطور نسبة الأنفاق على التعليم العالي من أجمالي الأنفاق العام إذ ارتفعت نسبة الأنفاق على التعليم الجامعي من (٣.٩%) للعام (٢٠٠٩) إلى (٥.٣%) في العام (٢٠١٦) .

وأما خلال مدة الدراسة الإجمالية (٢٠٠٢ – ٢٠١٦)، ارتفع حجم الأنفاق العام من (2518285) مليون دينار في عام (٢٠٠٢) إلى (52312427) في العام ٢٠١٦ وبمعدل نمو مركب لهذه المدة بلغ (٢٠%) وفي نفس المدة تطور حجم الأنفاق على التعليم العالي، إذ ارتفع من (72341) مليون دينار للعام (٢٠٠٢) إلى (2792270) مليون دينار في العام ٢٠١٦ وبمعدل نمو مركب قدره (٢٤%)، وتطور نسبة الأنفاق على التعليم العالي من أجمالي الأنفاق العام إذ ارتفعت نسبة الأنفاق على التعليم الجامعي من (٢.٢%) في العام (٢٠٠٢) إلى (٥.٣%) في العام (٢٠١٦)،انظر جدول (٣).

جدول رقم (٣)

الإنفاق على التعليم الجامعي من الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

السنوات	الإنفاق العام (مليون دينار)	النمو المركب (%)		الإنفاق على التعليم الجامعي (مليون دينار)	النمو المركب (%)		الإنفاق الجامعي /الإنفاق العام (%)
2002	2518285			72341			2.9
2003	4901961			41000			0.8
2004	32117491			244651			0.8
2005	26375175	٤٥.٢		373130	٣٨.٨		1.4
2006	38806679			674443			1.7
2007	39031232			1090239			2.8
2008	59403375		20	1092067		24	1.8
2009	52567025			2050242			3.9
2010	64351984			2312398			3.6
2011	69639532	-0.1		2574555	٣.٩		3.7
2012	90374783			3102383			3.4
2013	106873027			3606061			3.4
2014	113473600			3181862			2.8

2015	70397500			2757664			3.9
2016	52312427			2792270			5.3

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:
* تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقارير السنوية.

رابعاً : تحليل المؤشرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

١- واقع الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦):

يبلغ سكان العراق في لعام ٢٠١٦، (٣٦.٩) مليون نسمة، شكلت نسبة البطالة (١٦%) من السكان النشطين اقتصاديا لعام ٢٠١٦،والاقتصاد العراقي يعاني من اختلال الهيكل الاقتصادي من خلال هيمنة القطاع النفطي على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، سواء من خلال عوائده الكبيرة أو من خلال نسبة مساهمته في أجمالي الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت عوائد القطاع النفطي من إجمالي الصادرات (٩٥%) وكما شكلت نسبة مساهمة في أجمالي الناتج المحلي بين (٥٠-٦٠%).

أثر الوضع الأمني على الاقتصاد العراقي بشكل كبير وبعدة طرق فهو يعمل على رفع تكلفة الإنتاج من جهة ويحول موارد الأعمار إلى نشاطات غير منتجة من جهة أخرى، كما أنه يؤدي إلى مغادرة الشركات الأجنبية الموجودة والمنظمات غير الحكومية في العراق بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية، كما يقلل من فرص دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق، كما ويتسبب انعدام الأمن في أحداث نقص حاد في إنتاج الخدمات العامة ولاسيما قطاع الكهرباء والمشتقات النفطية ويؤدي إلى انتشار وتوسع السوق السوداء و يؤدي إلى تدهور شروط الأحوال المعيشية ويخفض القوة الشرائية للأفراد.

تعاني التجارة الخارجية في العراق من اختلال هيكلي وتشوه للميزان التجاري إذ أنَ هيكل الصادرات الذي يتصف بعدم المرونة ويتركز أساساً على النفط، إنَ سياسة حرية الاستيراد لم تكن على وفق ضوابط وأسس تحكمها متطلبات الاقتصاد فقد أغرقت السوق المحلية بالسلع والبضائع ذات المنشئ العادي والنوعية الرديئة بهدف جني أقصى ربح ممكن وهو ما ترتب عليه التالي:

١.اختفاء المهن والصناعات الصغيرة التي تعد مهمة وأساس النهوض بالاقتصاد العراقي.

٢.ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل ودخولهم في صفوف البطالة.

إن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات وإشكاليات واسعة لعدة أسباب قد تكون داخلية وأخرى خارجية، فهو اقتصاد ريعي أحادي الجانب على الرغم من انه يمتلك موارد هائلة ومتنوعة، وتحديد طبيعة النظام الاقتصادي وتوجهاته ودو الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية أمر مهم وضروري في العراق، ومن اجل تخفيف العبء والعمل على تنويع القطاعات الاقتصادية المنتجة والخروج من أحادية القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى لا بد من قيام العاملين على هذا الأمر من تطوير القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات.

أما القطاع الصناعي فقد كان نتيجة للفوضى التي عاشها الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وتدهور القدرة الإنتاجية، وتدني مساهمة هذا القطاع الحيوي في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي، فكانت نسبة مساهمته فيما يخص الصناعات التحويلية تقدر بنسبة (٧.٤٨%) عام ٢٠٠٣، وبسبب الأوضاع التي إصابته انخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٠حتى وصلت إلى (٢.٣%) وهو اثر سلبي على هذا القطاع المهم، إضافة إلى غياب الرقابة الجمركية في فرض الضرائب والرسوم على البضائع المستوردة مما اثر على زيادة الاستيراد حتى وصلت نسبته إلى (٩٠%) من السلع الصناعية، وكل ما سبق أدى إلى تعطيل هذا القطاع المهم والحيوي.

يُعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة والحيوية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق لما يوفره هذا القطاع من مواد أولية وسلع غذائية ضرورية لسد حاجة المواطنين ولحاجة القطاعات الأخرى، كما يوفر فرص عمل كبيرة للعاطلين عن العمل، وهو قطاع كبير له دور في تحريك وانتعاش الاقتصاد العراقي، ولكن إصابته بعض المشكلات وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ والسنوات اللاحقة فقد تدهور هذا القطاع بسبب تردي الوضع الأمني والتخريب والدمار الذي أصاب المنشاة والبني التحتية الزراعية، وتعطل شبكات الري وشحه المياه، وانقص في المستلزمات الأساسية للعملية الإنتاجية، وتخلف وسائل الإنتاج، وغيرها من الأسباب التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي مما شكل عبئ كبير على الاقتصاد العراقي، فزادت الاستيراد من الخارج لسد النقص المتزايد من المواد الغذائية والمواد الأولية، مما جعل العراق يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية.

ولقطاع الخدمات تأثير كبير ومباشر على الاقتصاد العراقي بسبب الظروف الصعبة التي عاشها العراق بعد العام٢٠٠٣ والتي انعكست بشكل سلبي في النمو الاقتصادي والنشاطات الاقتصادية الأخرى، فتوقفت بشكل شبه تام الخدمات الأساسية للبلد كالسياحة كالنقل والاتصالات وخدمات التأمين والبنوك والتي لم تأخذ دورها الحقيقي في تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار نتيجة لوجود التضخم والبطالة وانخفاض القوة الشرائية لأفراد المجتمع العراقي.

وتتسم القوى العاملة في العراق بانخفاض نسبتها إلى إجمالي السكان على الرغم من نموها وتتسم بتدني مستوى إنتاجيتها بسبب قصور مستويات التعليم والتدريب والتطوير المهني وكذلك انخفاض مستوى مشاركة المرأة وزيادة تشغيل الأفراد وبخاصة في المناطق الريفية فضلاً عن ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة أدى هذا اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وندرة الاختصاصات ذات المهارات الفنية المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق.

وأما الفساد المالي والإداري فهو ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق واستمرت بالانتشار حتى العام ٢٠٠٣،وما حصل بعده من تغيير للنظام السياسي، فقد أصبح الفساد المالي والإداري آفة تنخر في جسد البلد والمجتمع العراقي وتعرقل مساعي التنمية والنمو الاقتصادي، أدى إلى انتشار الفقر حتى أصبح الفساد مؤسسة كبيرة تدار من قبل المختصين فيه من العاملين في مؤسسات الدولة ووزاراتها، وهنالك هدر كبير للأموال بصورة غير مشروعة قانونا من اختلاسات كبيرة، وعقود استثمارية لإعادة الأعمار وغيرها من استثمارات أخرى مما أدى إلى ارتفاع نفقات هذه العقود ومن ضمنها نفقات الحمايات الأمنية.

٢- مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦):

أ. **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦):**بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام ٢٠٠٢، (١٠٤٨٢٢٩٢١)مليون دينار بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ٢٠٠٧، في وهي أدنى قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة (134389300.5) مليون دينار، في حين بلغ أعلى قيمه له في العام ٢٠١٦، وبلغ (٢٠٢٩٧٦٠٢٥) مليون دينار، في حين بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (٤.4%)،ويشكل القطاع النفطي حوالي (٤٣- ٥١ %) من إجمالي الناتج المحلي والجدول رقم (٤) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في

العراق للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠١٦)، ويلاحظ أن اتجاه الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع.

جدول رقم (٤)

الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	النمو المركب (%)	
2002	104822921		
2003	66398213		
2004	101845262.4		
2005	103551403.4	٢.٠	
2006	109389941.3		
2007	111455813.4		
2008	120626517.1		
2009	124702847.9		٤.٤
2010	132687028.6		
2011	142700217		
2012	162587533.1	٦.٨	
2013	174990175		
2014	173872677.9		
2015	183232930.7		
2016	202976025		
المتوسط		134389300.5	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد إلى:

*تقريروزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٢، (٣.٧٢) مليون دينار، وبلغت أدنى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٣ وبلغ (٢.٤٢) مليون دينار، وبلغ المتوسط الحسابي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة (4.2) مليون دينار، في حين بلغ أعلى قيمة له في العام ٢٠١٦، وبلغ (٥.٥) مليون دينار، في حين وبلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (2.6 %)،والجدول رقم (٥) يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٢ -٢٠١٦)، ويلاحظ أن اتجاه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع.

جدول رقم (٥)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	النمو المركب (%)	
2002	3.72	١.٥	٢.٦
2003	2.42		
2004	3.63		
2005	3.70		
2006	3.97		
2007	3.93		
2008	4.14		
2009	4.17	٣.٣٦	
2010	4.31		
2011	4.50		
2012	4.96		
2013	5.11		

2014	4.98		
2015	5.06		
2016	5.46		
المتوسط		٢.٤٢	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد إلى:
*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ت. معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦): سجل معدل البطالة في العراق (١٦.٨%) في العام (٢٠٠٢)، ارتفع معدل البطالة في العام ٢٠٠٣ وسجل أعلى معدل وبلغ (٢٨.١%) نتيجة أحداث التغيير في العراق وما تلاها من اضطرابات سياسية وأمنية، وبلغ متوسط معدل البطالة خلال مدة الدراسة (١٧.٥%)، ويلاحظ استقرار معدلات البطالة خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، وبلغ معدل البطالة في العراق (١٦%) في العام (٢٠١٦)،وأما معدل النمو المركب فقد بلغ خلال مدة الدراسة (٠.٣٢ -%)، ويلاحظ اتجاه معدل البطالة نحو الانخفاض عما كانت عليه (٢٠٠٢-٢٠٠٧) انظر جدول (٦).

جدول رقم (٦)
معدل البطالة العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

السنوات	معدل البطالة (%)	النمو المركب (%)	
2002	16.8		
2003	28.1		
2004	26.8		
2005	18	-١.٣	-٠.٣٢
2006	17.5		
2007	16.9		
2008	15.3		

2009	15.2		
2010	15.2		
2011	15.2		
2012	15.3	٠.٦٤	
2013	15.1		
2014	15		
2015	15.5		
2016	16		
المتوسط		١٧.٥	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد إلى:
*البنك الدولي: بيانات منشورة data.albankaldawli.org

ث. إجمالي الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦): بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي في العام ٢٠٠٢، (٣٤٦٧٧٧٢٢.٥) مليون دينار، في وهي أدنى قيمة للدخل القومي في العراق خلال مدة الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي للدخل القومي في العراق مدة الدراسة (137602580) ، في حين بلغ أعلى قيمه له في العام ٢٠١٣، وبلغ (٢٤٣٥١٨٦٥٨.٥) مليون دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، وبلغت قيمته في العام ٢٠١٦ (٢٠١٣٩٩٨٠٠) مليون دينار في حين بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (11.7%)، والجدول (٧) يوضح تطور الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٢ -٢٠١٦)، ويلاحظ أن اتجاه الدخل القومي نحو الارتفاع.

جدول (٧)
إجمالي الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

السنوات	إجمالي الدخل القومي (مليون دينار)	النمو المركب (%)	
2002	34677722.5	٢٠.٦	٣.٤
2003	25728748.6		

2004	46923315.7		
2005	65798566.8		
2006	85431538.8		
2007	100100816.6		
2008	147641254		
2009	120429277.2	٦.٤	
2010	146453468.5		
2011	192237070.3		
2012	227221851.2		
2013	243518658.5		
2014	237554034.2		
2015	188922570.6		
2016	201399800		
المتوسط		137602580	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد إلى:
* تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية .

حـ - نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي: بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العام ٢٠٠٢، (١.٤) مليون دينار، وبلغت أدنى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العام ٢٠٠٣ وبلغ (1) مليون دينار، وبلغ المتوسط الحسابي لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق خلال مدة الدراسة (4.16) مليون دينار، في حين بلغ أعلى قيمة له في العام ٢٠١٣، وبلغ (٦.٩) مليون دينار، في حين بلغ (٥.٥) مليون دينار في العام ٢٠١٦ وبلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (9.1%)،والجدول (٨) يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٢ -٢٠١٦)، ويلاحظ أن اتجاه متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي نحو الارتفاع .

جدول رقم (٨)

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

السنوات	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	النمو المركب (%)	
2002	1.4	١٧.٦	٩.١
2003	1		
2004	1.7		
2005	2.4		
2006	2.9		
2007	3.4		
2008	4.8		
2009	3.8	٤.٦	
2010	4.5		
2011	5.8		
2012	6.6		
2013	6.9		
2014	6.6		
2015	5.1		
2016	٥.٥		
المتوسط		4.16	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد إلى:

* تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية .

النتائج والتوصيات :-

النتائج :-

١. يعد العراق من البلدان النامية التي تسعى إلى الاستثمار في راس المال البشري خصوصاً في قطاع التعليم العالي والتي تساهم بشكل فعال بتحقيق النمو الاقتصادي.
٢. ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في المؤسسات الجامعية وارتفاع عدد الجامعات العراقية من ١٢ جامعة في العام ٢٠٠٢ إلى ٣٥ جامعة في العام ٢٠١٦، كما انخفض معدل أستاذ لكل طالب من (٢٢) طالب في العام ٢٠٠٢ إلى (١٥.٨) طالب في العام ٢٠١٦.
٣. ارتفع حجم الأنفاق العام من (2518285) مليون دينار في عام ٢٠٠٢ إلى (52312427) في العام ٢٠١٦، وأما نسبة الأنفاق على التعليم العالي من أجمالي الأنفاق العام إذ ارتفعت نسبة الأنفاق على التعليم الجامعي من (٢.٢%) في العام ٢٠٠٢ إلى (٣.٥%) في العام ٢٠١٦.
٤. يلاحظ تحسن في مستويات النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة اذ ارتفعت المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستويات النمو الاقتصادي ، والذي يعكس مساهمة قطاع التعليم في نسبة كبيرة من هذا النمو .

التوصيات :-

١. ضرورة زيادة الاهتمام بالاستثمار في راس المال البشري باعتباره العنصر الرئيسي ومحرك النمو الاقتصادي في العراق من خلال تنمية الموارد البشرية وزيادة الإنفاق عليه لأجل رفع قدرته.
٢. - ضرورة تشجيع التعليم الفني المهني لأهميته في تنمية القدرات البشرية والمعرفية والمهارات التقنية.
٣. تنويع مصادر الاقتصاد العراقي واستخدام موارد النفط استخداما أمثل لينهض بالقطاعات الأخرى.
٤. توجيه الاختصاصات ومخرجات التعليم العالي وذلك بحسب حاجة السوق المحلية ومتطلبات المجتمع العراقي.
٥. اعتماد أسلوب التغيير الجذري لمناهج التعليم وطرائقه بما يواكب التطور في البلدان المتقدمة وبما يحقق النمو الاقتصادي في العراق.
٦. ضرورة تطبيق معايير الجودة لنظام التعليم في العراق من اجل رفع المؤهلات العلمية للمتخرجين.

المراجع :-

١. بارك نعيمه، **تنمية الموارد البشرية واهميتها في تحسين الانتاجية في تحقيق القدرة التنافسية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد (٧) ٢٠١٢ ص ٣٣.

٢. أحمد محمد وجدي، **تنمية الموارد البشرية واثارها على دفع عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، رسالة دكتوراه جامعة بنها ٢٠١١ ص ١٤.

٣. فؤاد جارالله، هيثم مكرم عيد، **تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، مجلة بحوث مستقبلية كلية الحدباء، العدد ٢٥ لسنه ٢٠٠٩ ص ١٢.

٤. بشيري فايزة ،**"دور الخدمات الاستشارية في تحسين كفاءة راس المال البشري"** ،دراسة ميدانيه بمجمع صيدال ،فرع فرمال ،قسنطينة ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، الجزائر ،٢٠١٣ ،ص١١٧.

٥. محمد الصالح قريشي، **"تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية"**، دراسة ميدانيه بالمؤسسة الوطنية لعتاد الاشغال العمومية فرع مركب المجازف والرافعات ، رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة. ٢٠٠٥، ص ص٢٢-٢٣.

٦. كاهي مبروك، **"مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل "**،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر٣ ،٢٠١١،ص٣٥.

٧. بن عمار حسيبه،**"تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسمطينة،الجزائر،٢٠٠٩،ص٢٦.

٨. عبد القادر محمد عبد القادر، إيمان عطية ناصف، **اتجاهات، حديثة في التنمية**، (الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣) ، ص ١١ – ١٢ – ١٣ .

٩. عائشة مسلم،**" اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٤ "**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢.

١٠. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية .

١١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقارير السنوية.

١٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقارير السنوية.

١٣. عبد الجبار عبود الحلفي، **" البطالة في العراق مع إشارة خاصة لبطالة الشباب "**، جامعة البصرة، مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٨،ص٩٤.

١٤. ميادة رشيد كامل،" **تحليل مشكلة البطالة في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨)**"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة،٢٠١١،ص٨٥.

١٥. كامل علاوي كاظم،"**البطالة في العراق الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة**"، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١١،ص١١.

١٦. علي عبد الهادي سالم، "**نمو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق** "، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية، جامعة الانبار، المجلد ٤، العدد ٩، ٢٠١٢،ص ٤٢.

١٧. فلاح خلف الربيعي،" **واقع مستقبل الصناعة النفطية في العراق**"، الصباح،العدد٨١٤ نيسان ٢٠٠٦.

١٨. علي عبد الهادي سالم،" **نمو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق**"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية، جامعة الانبار، المجلد ٤، العدد ٩، ٢٠١٢،ص ص ٦٥-٦٦.

١٩. إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، "**النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١،ص٨٠.

٢٠. قتيبة ماهر محمود عبداللطيف الدوري، "**قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣** "،رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت،٢٠١٥،ص٦٤.

٢١. مدحت كاظم القريشي، "**الفساد الاداري والمالي في العراق اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته،٢٠١٢**"،شبكة الاقتصاديين العراقيين،٢٠١٢. متاح على الرابط الالكتروني، www.iraqieconomists.net

٢٢. البنك الدولي: بيانات منشورة data.albankaldawli.org